الصناعة العسكرية: رافعة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني

شرف شهناز
طالبة دكتوراه

ملخص بالعربية

تعد الصناعات العسكرية و الدفاعية إحدى أهم روافد تطور الجيوش بعدم تبعيتها للخارج في مجال التقنية و السلاح و المعدات، وهي تشكل أحد الدعائم الأساسية للحفاظ على استقرارها، ومن هذا بدا جلي للعديد من البلدان خلق صناعة عسكرية قادرة على توفير كافة التقنيات العسكرية اللازمة في مختلف القطاعات لدعم قوتها و كذا ترشيد إنفاقها الدفاعي، وبالتالي خلق استقلالية من حيث تموين جيوشها.

وعليه، عمل الجيش الوطني الشعبي على تنشيط صناعته العسكرية لتلبية أفضل لاحتياجات الدفاع الوطني و ذلك بإنشاء مؤسسات صناعية تساهم في إنماء و تطوير هذا القطاع أخذة على عاتقها مهمة توفير احتياجات القوات المسلحة و القطاعات الأخرى تلبية للاحتياجات السوق الوطنية، كما يعتبر العمل على تطوير إنتاج الصناعات العسكرية رهانا حتميا من أجل التقليص من فاتورة الإستراد.

Abstract

Military industries and defence are the most important pillars in the evolution of the countries in general and the armies in Particular in terms of technology ,weapons and different equipments.

These industries are the main pillars for any country for supporting ,maintaining peace and power and this is the principle reason why many countries are interested in developing and investing great amounts of money in this field in order to equip and meet the needs of their armies and reduce the expenses of the defence.

consequently ,the national popular army is now aware of this necessity of the developing this sector by investing in training and building many factories all over the country to meet the needs of its forces and get rid of dependence of the other countries and reduce the import invoice.

الكلمات المفتاحية:

الصناعات العسكرية؛ تطور الجيوش؛ التقنية و السلاح؛ ترشيد الانفاق؛ تقليص فاتورة الاستيراد.

Military industries ;evolution of the countries;reduce the import invoice.

مقدمة:

إن توفر الموارد الطبيعية التي سخرها الله للإنسان تبقى بدون معنى ما لم يبذل الإنسان قدراته ومهارته نحو تثمين تلك الموارد

باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام النشاطات الصناعية والإنتاجية وسبب استمرارها، و طالما أن قدرات الإنسان وحاجاته في تغير مستمر عبر الزمن ليشتمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد وتحسن المعرفة العلمية والفنية. فالدرجة التي استطاع الإنسان تحقيقها بفضل تنمية مؤهلاته أدت هي الأخرى إلى وضع سياسات واستراتيجيات إنتاجية وصناعية سمحت للمؤسسة بالمشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع والتي تشتمل على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات، تقدم المؤسسات المالية، وزيادات في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في المجتمع[1] .

يحتاج إنتاج وتطوير التسلح إلى مقومات وعناصر عديدة لابد من توفرها لبناء قاعدة صناعية متطورة تساهم في تحقيق نهضة صناعية شاملة وتطور عام في جميع الميادين الصناعية و التكنولوجية مما يساعد على توسيع وتطوير قاعدة الإنتاج الصناعي ويجسر الفجوة العلمية بيننا و بين أعدائنا.

وعليه، يتطلب إنتاج وتطوير الأسلحة و المعدات العسكرية قدرة تكنولوجية متطورة، ترتكز على بحث وتطوير علمي تستمد منه الصناعات العسكرية الأسس اللازمة للتحديث و التجديد، و هنا يبرز دور البحث و التطوير، ولن تكون هناك صناعة بمستوى مقبول إذا لم يدعمها بحث علمي يمدها بكل ماهو جديد من خلال إقامة مراكز البحث المتخصصة و التي لها علاقات متينة مع مراكز البحث و التطوير العالمية و الاستفادة من كل ماهو جديد للوصول للقدرة التنافسية من حيث الجودة و الدقة بما يتلاءم و متطلبات الوقت الحالي.

إن الدول العربية تكاد تكون أكبر مستورد للأسلحة في العالم، رغم أن هناك اتجاها عربيا للنهوض بالصناعة العسكرية المحلية منذ خمسينيات القرن الماضي ولكن لم تستطيع هذه الدول إنتاج أسلحة محلية باستثناء الخفيفة منها.

و إذا استعرضنا التجارب العربية الهامة في هذا المجال نجد أن أبرزها في مصر، سوريا سابقا، السعودية، الإمارات و الجزائر.....

يحتل الجيش الوطني الشعبي صدارة جيوش البلدان الإفريقية، مناصفة مع الجيش المصري، بحسب ما كشفه تقرير من موقع منظمة «غلوبال فايرباور» الأميركية المتخصصة لتصنيف قدرات الجيوش حول العالم في مارس 2018.

وبحسب تفاصيل التقرير، فإن مصر والجزائر يحتلان صدارة الترتيب لأقوى الجيوش الإفريقية لعام 2018، وحل الجيش المغربي بالمرتبة السابعة تبعه كل من السودان وليبيا بالمركزين الثامن والتاسع تباعاً بينما احتل الجيش التونسي المركز الحادي عشر بالقائمة الإفريقية التي شملت تقييم قوة 34 جيشاً.

وطبقاً للتقرير، حل الجيش المصري بالمرتبة الثانية عشر عالمياً وجاء الجيش الجزائري بالمركز الثالث والعشرين، أما الجيش المغربي فيحتل المرتبة الخامسة والخمسين على مستوى العالم.

وينطوي تقييم غلوبال فايرباور على أخذ خمسين عاملاً بعين الاعتبار، أهمهم القدرة على حشد الأفراد والاستقرار الاقتصادي للدول، بالإضافة للعوامل الجغرافية والقدرات الجوية والبحرية لجيوش 136 دولة يتضمنهم التقرير السنوي العالمي.

و عليه، و في إطار تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بادر به رئيس الجمهورية الرامي إلى بعث الصناعة الوطنية، و حرصا من القيادة العليا للجيش الوطني على تطوير قدرات الصناعات العسكرية، وتكوين قاعدة صناعية وتكنولوجية لفائدة

القوات المسلحة وتطويرها بشكل دائم بما يلبي احتياجات قواتنا المسلحة والمساهمة في التنمية الوطنية إذ قد أثبتت الصناعة العسكرية أنها قادرة على إيجاد فرص عمل واسعة، ولم تخرج الولايات المتحدة الأمريكية أزمة الكساد العالمي عام 1929 إلا من خلال الصناعة العسكرية والابتكارات المتقدمة وأوجدت بفعلها الملايين من فرص العمل.

تعمل الجزائر منذ فترة على إنتاج معدات عسكرية وقتالية محلية الصنع، في إطار سياسة بدأت منذ أعوام من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي من الأسلحة والعتاد، في خطوة تهدف إلى تقليص النفقات الدفاعية والتحول إلى بلد مصدر للسلاح وكذا الرفع من جاهزية مختلف الوحدات العسكرية وعصرنة وتطوير القوات المسلحة مع المساهمة في النسيج الصناعي والاقتصادي للبلاد، وخلق مشاريع بين مؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة وشركاء أجانب ذوي سمعة عالمية على غرار «ديمر» التكنولوجي الألماني و «أبار» للاستثمار الإماراتية..... وقد ظهرت المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري كجزء لا يتجزأ من الحظيرة الوطنية للمؤسسات العامة الاقتصادية، بل وكانت لها الريادة والبداية في التكفل بكثير من النشاطات الاقتصادية بحكم نظام الدولة المستقلة آنذاك[2].

ولتغلل أكثر في مسار المؤسسة الاقتصادية العسكرية والتطور الملحوظ الذي وصلت إليه حاليا على النطاق الوطني والذي يشهد لها على التخطيط الجيد المتبع من الوزارة الوصية ومستوى التكوين الرفيع المعتمد عليه من قبلها يلزمنا طرح الإشكالية التالية:

ماهو الوعاء الذي اعتمده الجيش الوطني الشعبي لتسيير المرافق العامة الاقتصادية للدفاع الوطني؟

وما مدى قدرة الصناعة العسكرية على تحقيق اكتفاء امني واقتصادي الذي يساهم في رفع الناتج المحلي الجزائري؟

لقد عرفت المؤسسة الاقتصادية العسكرية في الجزائر من خلال تطورها التاريخي تكون ترسانة منها وكذا النظام القانوني الذي ظهرت به في الفترة ما قبل صدور القانون الأساسي النموذجي لها[3] سنة 1982 وبعد إلغائه سنة 2008[4].

1- الصناعة العسكرية في الجزائر قبل الاستقلال..... وعي مبكر:

إن الصناعة العسكرية الجزائرية ليست وليدة اليوم، بل تضرب بجذورها عبر أزمنة غابرة سجلت فيها إنجازاتها الكبرى، فأسطول الجزائر ظل يذكره التاريخ منذ العهد العثماني الذي ازدهرت فيه صناعة السفن والمدافع الحربة، حيث كانت الجزائر في تلك الفترة ورشة كبيرة تصنع فيها مختلف هذه الأسلحة جعلت منها أعظم قوة بحرية في المنطقة، وحتى بعد سقوط الجزائر بيد المستعمر المحتل فقد عمل رجالها الذين استبسلوا في مواجهة هذا الغزو على تعزيز الصناعة العسكرية الوطنية لمحاربة العدو

أ- التسلح والصناعة الحربية في عهد الأمير عبد القادر:

جعل الأمير عبد القادر من تسليح الجيش مهمة أساسية قام بأعبائها بإقتدار، ذلك أن هذا الجيش الفتي لا بد له من عتاد و أسلحة حتى يقوم بالدور المنوط به على أحسن وجه، فلا جيش بلا سلاح، كما أن التسليح والتدريب الجيدان يمكنان الجيش من الوصول إلى درجة يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التهديدات، سعى الأمير جاهدا لبناء معامل الذخيرة والسلاح فقد أمكن له تسليح جيشه النظامي كله بالبنادق الفرنسية والانجليزية، هذه البنادق غنمها أثناء حروبه مع الفرنسيين، أو من جنود العدو

الفارين، أو بالشراء من المغرب الأقصى[5].

أدرك الأمير عبد القادر ضرورة الاعتماد في تسليحه على القدرة الذاتية للبلاد، فأقام مصانعه التي كان يديرها أوربيون متعاونون، و التي أخذت تنتج بكفاءة و إتقان ما يحتاجه الجيش من أسلحة في أهم المدن الخاضعة للأمير[6].

ففي تلمسان، أقيم مصنع لصهر و صناعة المدافع، كان ينتج يوميا ستة مدافع، تحت إشراف اسباني قدم من المغرب، و كان أحد المختصين الفرنسيين في علم المعادن، قد أنشأ في مدينة مليانة مصنعا للبنادق و أخر لإنتاج البارود و الكبريت و الحديد و النحاس[7].

تركزت صناعة البارود في تلمسان و معسكر و مليانة و المدية و تاقدامت، بالإضافة إلى ذلك، فقد اشترى الأمير عبد القادر أحجار الصوان نظرا لعدم توفرها في الجزائر و تم استراد الكبريت من فرنسا، أما الملح البارود فكان متوفرا في كل مكان. كما أنشأ مسابك المدافع في تلمسان و لم تكن هذه المراكز مخصصة لصنع الأسلحة فقط، بل كانت تصنع أيضا ملابس العسكريين، حيث كتب الكونت دي سيفري في كتابه « عبد القادر و مساجين الحرب» ص 511 مايلي: « كانت المشاغل و المخازن و المعامل و الصناعات الحربية و السلمية و الحصون و الأسواق و المدن كلها تنبعث و كأنها نتاج أعمال سحرية»[8].

كان الأمير دائم الانشغال بعدم الارتباط و التبعية للخارج، ونظرا لمحدودية إمكانيته و موارده فقد كان يعوضها بالشراء من المغرب عن طريق المكلف بأعماله في فاس، ومن وهران و مدينة الجزائر، بكميات كبيرة من الحديد و الصلب و صفائح الفولاذ، و الأقمشة بالدرجة الأولى لتجهيز جيشه، فقد كانت جبارة تلك الجهود التي قام بها بغية تعزيز البلاد بصناعة عسكرية تمكنه من تحرير وطنه[9].

عندما أخذ الأمير في بناء قاعدة تاقدامت اعتبارا من سنة 1836 عمل على تحويل السراديب الرومانية القديمة إلى مخازن للذخيرة و الكبريت و الملح و البارود و النحاس و الرصاص و الحديد، كان مصنع البنادق هذا يصنع ثماني بنادق يوميا.

ب- الصناعة العسكرية إبان الثورة التحريرية:

حاولت جبهة التحرير الوطني تأمين السلاح بالإعتماد على صناعته محليا، وحسب محضر جلسات مؤتمر الصومام 1956 فإن السلاح المتوفر كان قليلا بالمناطق الست التي شهدت اندلاع الثورة و قد استمد جيش التحرير الوطني أسلحته في الداخل من عدة مصادر مختلفة، كما قامت جبهة التحرير الوطني بشراء مزارع في الأرياف المغربية، و أنشأت فيها مراكز بغرض صناعة السلاح وهي:

- « سوق الأربعاء» لصنع الرشاشات و بعض قطع المدفع؛
- « بوزنيقة» أنشأت فيها مسبكة لصناعة القنابل و الأخمس الخاصة بالرشاشات؛
- « تمارة» لصناعة ماسورات الرشاش و تركيب قطع الأسلحة؛
- «المحمدية» لصنع قطع خاصة بالمدفع و الرشاش و بها مخبر للمواد الكيميائية؛
- « السخيرات» نصبت فيها المضاغط لصناعة عبوات الرصاص.

بفضل الجهد المكثف للثورة في التسليح، استطاع قادتها توزيع الأسلحة على فرق جيش التحرير الوطني وفق متطلبات العصر

و تنظيمه في شكل فيالق[10].

بعد انفجار مصنع باتنة لم يجد مسيرو الثورة حلا إلا اللجوء نحو قدماء المنطقة الخاصة في المتيجة، حيث دشنت مراكز لصناعة القنابل التي فجر جزء منها ليلة أول نوفمبر بمتيجة و الجزائر العاصمة.

وقد تمت صناعة القنابل بالتعاون مع مناضلين من العاصمة، حيث تم تحضير دفعة أولى متكونة من 350 قنبلة تقليدية.

قامت القيادة اللوجستيكية للجهة الشرقية بتركيز نشاطها في هذا الميدان على إيجاد مراكز لصيانة و إصلاح العتاد العسكري للثورة التحريرية من شاحنات و سيارات عسكرية، حيث ثم إنشاء مركزين بليبيا و تونس قاما بإصلاح 100 سيارة و شاحنة عسكرية خلال مدة 18 شهرا.

أما على مستوى الجبهة الغربية، فقد اقتصرت صناعة الأسلحة بها قبل جانفي 1960 على صناعة المتفجرات وبعد ذلك شملت مختلف الأسلحة حيث تم إنتاج 10000 رشاش بمعدل 1000 في الشهر، بالإضافة إلى قذائف من نوع 60 ملم، وحوالي 50000 قديفة بمعدل 6 إلى 7 ألاف في الفصل.

يمكن تحديد إجمالي الإنتاج الذي حققته ورشات الأسلحة ما بين جانفي 1960 إلى أوت 1961 ب 1990 رشاشا و 2500 قنبلة في الفصل، بالإضافة إلى 1800 قديفة موريتي[11].

عملت القيادة اللوجيستية للجهتين على توجيه و إمداد الأسلحة إلى جبهة الكفاح المسلح على طول الحدود الشرقية و الغربية[12].

2- الصناعة العسكرية بعد الاستقلال.....تطور مستمر:

بدأ تجسيد فكرة إنشاء صناعات عسكرية بتشكيل خلية تفكير مكلفة بتحديد تصور حول تنمية هذا القطاع الحيوي فانطلقت الصناعات الوطنية للدفاع بالموازاة مع إنجاز دراسات تقنية في مختلف فروع الصناعة العسكرية، ليتم تدعيم هذا القطاع تدريجيا بقدرات جديدة لإعادة البناء و التصنيع، وقد توجت هذه المجهودات بإنشاء مندوبية الإنجازات و الصناعات العسكرية.

انطلقت المؤسسات العسكرية و المدنية في تلك الفترة في تجسيد برامج الصناعات العسكرية و الذي شمل مختلف المواد منها المتفجرة ذات الاستعمال الصناعي و التوابع النارية...وغيرها. في حين شملت نشاطات تنمية الصناعة الشروع في إنشاء معامل الأسلحة و الذخائر للمشاة.

تم الامتلاك المباشر لوحدات و مؤسسات اقتصادية عسكرية في الجزائر في إطار الأملاك الشاغرة[13]، أو كنتيجة للاتفاقيات المبرمة غداة استرداد السيادة الوطنية[14]. إذ كان الشأن في الحصول على وحدة الذخيرة بمليانة و وحدات صناعة المتفجرات.

أما المؤسسات الاقتصادية العسكرية التي تكونت نتيجة للتأميمات التي قامت الدولة تجاه مؤسسات و هياكل فرنسية عامة و خاصة في الجزائر فقد ظهرت في فترة لاحقة ممثلة على الخصوص في المكتب الوطني للمواد المتفجرة و الطباعة الشعبية للجيش و مؤسسة الأحذية و الألبسة[15].

أ - المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي و التجاري كهيئة وزارية:

ظهرت المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي و التجاري كهيئة وزارية، لا تعدو تختلف عن باقي الوحدات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني لها تنظيم عسكري مركزي يخضع لنص قانوني خاص وسلطة سلمية رئاسية و هي مقيدة من حيث

نشاطاتها المادية و تصرفاتها القانونية.

فحسب المرسوم 82- 56 فإن إنشاء المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي و التجاري و تحديد مقرها وإعادة هيكلتها لا يكون إلا بمرسوم و بقرار من وزير الدفاع الوطني على اقتراح السلطة الوصية المفوضة، فيما يخص تنظيمها و أهدافها فحسب المادة الثانية من قانونها الأساسي النموذجي فمهامها العمل من أجل تحقيق الأهداف التي يقرها وزير الدفاع الوطني لفائدة الجيش الوطني الشعبي و السوق الوطنية عموما، و التعامل بصفة تفضيلية و امتيازية مع الجيش الوطني الشعبي حسب نص المادة الرابعة من نفس المرسوم. أما هدفها مرتبطة بتحقيق المطلوب المتمثل في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التي يحتاج له الجيش إذ ليس لها هدف تجري بحث أو دفتر شروط عام يحدد الأعباء و التقييدات.

كما أن المرسوم السالف الذكر أقصاها من أي شكل من أشكال المجالس إذ لم يشر إلا لمنصب المدير أو المدير العام المعين باقتراح من السلطة الوصية المفوضة.

أهم ما يميزها النظام المحاسبي و طريقة تحديد أسعار المنتجات، الذي تخضع لموافقة وزير الدفاع الوطني، إضافة إلى النظام الجبائي و الجمركي الذي تخضع له من زاوية تحديد نشاطها المتعلق بالتنمية و الإنتاج و الخدمة لفائدة وزارة الدفاع الوطني و التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية وتبنيها لنظام الصفقات العمومية حسب الشروط المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية[16] وكذا أشكال الرقابة التي تخضع لها من رقابة السلطات العسكرية المتمثلة في السلطات الوصية الأصلية و الهيئات المتخصصة و رقابة السلطات المدنية المتمثلة في مجلس المحاسبة بالإضافة إلى الرقابة الشعبية التي تمارسها لجنتي الدفاع في البرلمان[17].

أما فيما يخص المستخدمين، فهناك ثلاثة أصناف: المستخدمون العسكريون يخضعون لنظام قانوني خاص؛ المستخدمون المدنيون الشبيهون بالعسكريين يخضعون لمرسوم يعتبر إطار سلك خاص؛ و هناك أيضا المستخدمون المدنيون غير الشبيهين يخضعون لتعليمة وزارية تحدد النظام القانوني لهذا الصنف.

إن أولى خطوات الجيش في التصنيع العسكري كانت عندما فرضت عدة دول حظرا على بيع السلاح للجزائر أثناء العشرية السوداء وهو ما أثر على قدرات الجيش، فقام هذا الأخير بإنشاء وحدات لصناعة ذخائر الأسلحة الخفيفة و القذائف المدفعية وكذا إنشاء وحدات لصناعة السفن و أخرى لصناعة طائرات التدريب، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية أوقفت مشاريع التصنيع العسكري و لكن هذه المحاولات لا ترقى لتعتبر عمليات تصنيع عسكري ولكن هي مجرد محاولات لسد الفراغ و تلبية الحاجيات من ضروريات، ومن بين هذه المؤسسات التي استحدثت سابقا ولتزال تنشط و شهدت تطورا ملحوظا، مؤسسة الألبسة ولوازم النوم ومهمتها الأساسية توفير احتياجات الجيش الوطني الشعبي والقوات شبه العسكرية بلوازم المعتمدية من ملابس، أحذية، تخييم، لوازم النوم والتأثيث وغيرها وتعمل هذه المؤسسة تحت وصاية مديرية الصناعات العسكرية ولها خبرة طويلة تفوق 30 سنة في الميدان الصناعي والتجاري، حيث عرفت تطورا ملحوظا ومستمرا، وتمثل كل مرحلة من مراحل تطورها دلالة قطعية على تطلعها لتجسيد الأهداف المتمثلة في تنويع الإنتاج، تقديم أحسن العروض نوعية – سعر، احترام آجال التسليم، البحث المتواصل للإدماج في النسيج الصناعي الوطني والقدرة على إدماج أحدث التكنولوجيات من أجل التطور وتضم المؤسسة 3

مركبات و7 وحدات إنتاج ذات قدرة إنتاجية عالية ووحدة مختصة في التصليح والصيانة مما يجعلها قادرة على تلبية متطلبات السوق، كما أنها مجهزة بحظيرة من الآلات الحديثة، مما يسمح لها بإنجاز قائمة كبيرة من المنتجات وتتوفر هذه المؤسسة على وحدة البحث والتطوير ومكتب للدراسات في مختلف مجالات الإبداع، حيث يسهر على ذلك فريق مختص من مهندسين وتقنيين لإبراز تصاميم جديدة، تحسين المنتوج، البحث على دعائم تقنية ملائمة للمنتوج المقدم والإدماج الواسع للمواد الأولية في القطاع الوطني، كما تتوفر على مخبر مركزي يقوم بإجراء اختبارات فيزيوكيميائية على كل المواد الأولية وهو في خدمة مديرية مراقبة النوعية، كما أن هذا المخبر يسهر دائما على مراقبة الجودة والنوعية و تتميز منتوجات هذه المؤسسة بالجودة الكبيرة.

وتوجد أيضا مؤسسات أخرى والتي عرفت هي أيضا تطورا كبيرا في المجال البحري ومن بينها مؤسسة البناء والتصليح البحري والتي يعود إنشاؤها إلى 15 ماي 1976 تحت تسمية الديوان الوطني للبناء البحري، تحت وصاية مديرية الصناعات العسكرية لوزارة الدفاع الوطني وكان من بين مهامها تطوير البناء والتصليح البحري وتكوين الأفراد في الظروف الحية و في 17 ماي 1977 تم تحويل الديوان إلى ورشة البناء البحري المدرسية وأوكلت إليه مهمة بناء الوحدات العسكرية والمدنية الصغيرة سفن الصيد الصغيرة والمتوسطة، السفن القاطرة ...وغيرها وبعدها في سنة 1981 تم تحويل الديوان إلى مؤسسة البناء والتصليح البحري وتغيرت تبعيته إلى مديرية البحرية الوطنية واتخذت المؤسسة في9مارس 1985 النظام النموذجي للمؤسسات العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري وفي عام 2009 تحولت إلى مؤسسة البناء والتصليح البحري والواقعة في بلدية مرسى الكبير غرب مدينة وهران ومن مهامها تصميم، تجريب وتجسيد البناء البحري، تصليح، تجديد وعصرنة الأسطول العسكري، تطوير الصناعة الحربية، حيث تقوم وحدة البناء البحري بتصنيع السفن لفائدة القطاعين العسكري والمدني، مثل سفن الصيد 16 و18 مترا، زوارق الخدمات، القاطرات، الطوافات 37.5 و 58 مترا، الأحواض العائمة 500 و4500 طن، بارجات الإنزال، الدرينات العائمة وتعتبر وحدة تصليح الهيكل، الطاقة والدفع، أكبر وحدات التصليح عتادا وتعدادا وتتخصص في صيانة الهيكل وأجهزة الدفع والطاقة، وعلى غرار وحدة البناء البحري تضم هذه الوحدة ورشات للميكانيك، الأنابيب، الكهرباء، الآليات، التبريد، الأقفال إلى جانب مساحات وأرصفة للتصليح، فيما تختص وحدة تصليح المنظومات والأنظمة في تصليح أجهزة الملاحة وأنظمة الإلكترونيك كالرادار، أجهزة الملاحة، أجهزة الاتصال، البوصلة والقائد الآلي وتهتم وحدة تصليح الأسلحة البحرية بتصليح الأنظمة القتالية والأسلحة المجهزة على متن السفن الحربية وتقوم وحدة الإسناد البحري بدور هام في نشاطات المؤسسة بتوفير وسائل الدعم واللوجيستيك الضرورية لإنجاح نشاطات البناء والتصليح البحريين وتعتمد مؤسسة البناء والتصليح البحري على خبرة طويلة ووسائل مادية وبشرية معتبرة تمكنها من تلبية متطلبات القطاعات المختلفة، مثل ميدان الصيد البحري بتصنيع قوارب الصيد المختلفة وفي ميدان الموانئ تصنيع زوارق السحب من 800 إلى 1500 حصان[18]، زوارق خدماتية و بارجات وبالإضافة إلى نشاطاتها الأولية تقدم المؤسسة مختلف الخدمات التي من شأنها حسن استغلال قدراتها التقنية فيما يخص أشغال الأنابيب وأجهزة التسخين والتبريد، الأشغال الميكانيكية، أشغال التصنيع والتركيب المعدني والفحص والمراقبة التقنية للمنشآت العامة.

خبرة طويلة ووسائل مادية وبشرية لتلبية متطلبات القطاعات المختلفة هذا ما تفتخر به المؤسسة الجزائرية للأنسجة

الصناعية والتقنية والتي تتكون من سبع (07) وحدات، حيث تنتج وحدة سوق اهراس اللباس الصوفي للجيش وللمدنيين فيما تنتج وحدة باتنة اللباس القطني واللباس الخليط بين القطني والبوليستر والقماش المزركش، فيما تقوم وحدة ذراع بن خدة بإنتاج القماش القطني والخليط بين القطني والبوليستر، بينما تنتج وحدة بجاية قماش الملابس الداخلية وخياطة الملابس الداخلية و ألبسة العمل وتصنع وحدة تلمسان قماشا يتكون من أنواع النسيج التقني المزركش وذو اللون الواحد بتقنيات عالمية لفائدة الجيش وللمدنيين، أما وحدة الإنتاج سبدو فتنتج كل ما هو قطني وخليط بين القطني والبوليستر وقد قامت الشركة باقتناء ماكينات جديدة للوحدات السبع من أجل تطوير الإنتاج كميا ونوعيا وهي تعمل من أجل تغطية السوق الوطني حيث تنتج الخيط، النسيج والخياطة في جميع الوحدات والمادة الأولية المستعملة هي القطن والبوليستر مستوردة من الخارج.

ومن بين المؤسسات الناشطة في مجال الجوي، نذكر مؤسسة تجديد عتاد الطيران ومهامها تتمثل في تجديد عتاد الطيران والمراجعة الكلية للطائرات والحوامات وهي تنتج أكثر من 4500 نوع من قطع الغيار التي تدخل في تجديد العتاد وفي مجال الخدمات والمؤسسة تستطيع إنجاز المعالجة السطحية والحرارية لقطع الغيار، تعيير أدوات التقييس ومهمتها الأساسية هي التجديد وهي تنتج قطع الغيار البسيطة والمعقدة، الفواصل المانعة للنفاذية، كوابل التحكم، الأنابيب المرنة ومن خلال اكتسابها لآلات التحكم الرقمي تصنع مختلف القوالب الموجهة للتصنيع لفائدة المؤسسات العمومية والخاصة، حيث أن لها شراكات مع مؤسسات جزائرية، بينما تنشط مؤسسة صناعة الطائرات ومقرها في طفراوي بوهران وهي تابعة لوزارة الدفاع الوطني في مجال صناعة الطائرات وقد أنتجت لحد الآن ثلاثة أنواع من الطائرات وهي « فيرناس142» ذات مقعدين وتقوم بالتكوين القاعدي للطيار سواء العسكري أو المدني، وكذا «سفير»M43وهي طائرة ذات أربع أماكن ومن مهامها النقل والمراقبة المرئية بالكاميرات والنوع الثالث يتمثل في «سفيرE43زراعي»، كما توجد مؤسسات أخرى ومنها مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية ومؤسسة إنجاز أنظمة المراقبة بواسطة الفيديو وغيرها[19]....

ب- المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي و التجاري كمؤسسة عمومية:

البداية الفعلية و الإرادة الحقيقية للنهوض بالصناعة العسكرية و تطوير المؤسسات الموجودة و إنشاء أخرى كانت سنة 2008، إذ أصدر رئيس الجمهورية، مرسوما رئاسيا يحدد فيه القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، إذ يهدف الرئيس من خلال ذلك إلى إيجاد مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تلحق في وصايتها إلى وزير الدفاع الوطني.

إن تحويل مصانع الصناعات العسكرية إلى مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، هي دعوة صريحة لتضافر جهود الجميع لدفع مسيرة التصنيع العسكري إلى مجالات أكثر تطورا، و من أهداف إنشاء هذه المؤسسات مايلي:

- بناء قاعدة صناعية متكاملة للصناعات العسكرية تكفل إقامة و إنماء و تطوير هذا المجال الحيوي، وتتولى مسؤولية توفير احتياجات القوات المسلحة و القطاعات العسكرية الأخرى بالأسلحة و الذخائر و الصناعات المكملة و المساندة لها و بأيد وطنية؛
- الإسهام في إرساء دعائم النهضة الصناعية و تنويع الإنتاج الصناعي؛

- نقل أحدث مستويات التقنية الصناعية و اكتسابها و الاستفادة من معطياتها في تطوير هذه الصناعة؛
- بناء قاعدة من القوى البشرية الوطنية القادرة على التعامل مع التقنية.

هذه المؤسسات التي تستحدث لأول مرة تضطلع بتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي بالأولوية في ميدان نشاطها، ويمكن أن تستجيب موازاة مع ذلك لكل طلبات السوق الوطنية بصفة عامة أو الدولية، كلما سمحت الظروف بذلك، وتتكلف هذه المؤسسة أيضا بالمساهمة في تكوين صناعة للدفاع، وفي تلبية احتياجات الإسناد المتعدد الأشكال للجيش الوطني الشعبي، إلى جانب مساهمتها في تعزيز قدرات الدفاع وتأهيلها وضمان نقل تكنولوجيا الدفاع وترقيتها والتحكم فيها، وحسب نص المرسوم الرئاسي رقم 102-08 الموافق لـ 26 مارس 2008، تتمتع هذه المؤسسات التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و توضع تحت وصاية وزير الدفاع الوطني، كما تسير المؤسسة بموجب القواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الغير، و تنشأ المؤسسة بمرسوم رئاسي يحدد تسميتها و مقرها وكذا إطار مهمتها و مجال تدخلها[20].

يدير المؤسسة مجلس إدارة و يسيرها مدير عام، تحدد تشكيلة مجلس الإدارة بموجب مرسوم إنشاء المؤسسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح السلطة التي ينتمون إليها، أما المدير العام فيعين بناء على إقتراح السلطة الوصية طبقا للتنظيم المعمول به.

تمول نفقات الاستثمار و الاستغلال للمؤسسة من مواردها الخاصة الناتجة عن بيع منتجاتها و خدماتها و يمكن لها أن تستفيد من إعانة التجهيز الموجهة لتمويل أهداف التطوير التي تتجاوز قدراتها المالية و من إعانة الاستغلال الموجهة لضمان التوازن المالي للمؤسسة. و باعتبارها مرفق عام يمكن أن تستفيد من التعهدات المتعاقد عليها من المؤسسة من ضمان الدولة لا سيما في مجال صناعة المنتجات الحساسة.

تمسك المحاسبة حسب نص المادة 26 من المرسوم 102-08 في الشكل التجاري و يسند مسك حسابات المؤسسة و تداول أموالها إلى إطار مالي و محاسبي يشترك مع المدير العام في توقيع وثائق المحاسبة وسندات الدفع.

تخضع المؤسسة حسب نص المادة 28 من المرسوم السالف الذكر إلى مختلف أشكال الرقابة التي تمارسها الأجهزة المؤهلة التابعة للوصاية.

تضطلع هذه المؤسسات بمهمة التشجيع على تطوير قدرات الصناعة العسكرية وتعزيز إدماجها ضمن النسيج الصناعي الوطني، ويمكن لها أن تحدث أي فرع وأخذ مساهمات في الشركات، وبصفة عامة القيام بكل أشكال الشراكة أو عملية ذات منفعة مشتركة تدخل ضمن إطار إنجاز مهامها. ويمكن للمؤسسة أن تبرم كل اتفاقية بناء على ترخيص من وزير الدفاع الوطني، لإقامة شراكة تشمل جميع ميادين نشاطاتها لتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي، شريطة أن لا تعرّض هذه الشراكة أملاك المؤسسة ومصالحها للخطر.

وقد جاء في مضمونه كذالك الترخيص للمؤسسة بتشغيل مستخدمين عسكريين ومستخدمين مدنيين شبهين ومستخدمين مدنيين، ويتكفل بالمستخدمين العسكريين والمستخدمين المدنيين الشبهين الذين هم في وضعية عادية من النشاط على مستوى المؤسسة في مجال المرتبات جهاز الدفع لوزارة الدفاع الوطني وتسدد المبالغ المدفوعة من قبل المؤسسة المعنية. ويستفيد

المستخدمون المدنيون المنتسبون إلى الصناديق المدنية الوطنية للضمان الاجتماعي والتعاضدية والتقاعد من المزايا الاجتماعية المنصوص عليها في إطار صندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسة، حسب الكيفيات المحددة بقرار من وزير الدفاع الوطني.

و لأن الجزائر اليوم تخطط للخروج من أزمة الاعتماد على النفط كمصدروحيد للدخل، و لأن الاهتمام بالصناعة العسكرية في الجزائر بات ضروريا إذ تعد الجزائر من أكبر الدول إنفاقا على الأمن و الدفاع نظرا للوضع الأمني المقلق على الحدود الجزائرية الشرقية و الجنوبية مع ليبيا و مالي، إذ يفرض على الجزائر الإبقاء على وحداتها العسكرية في حالة يقظة دائمة، سواء من الجانب الإستخباراتي لرصد أي اعتداءات محتملة، أو من الجانب القتالي و العملياتي و الذي يفرض تزويد الوحدات المرابطة على الحدود بتجهيزات عسكرية عالية الدقة و معدات التصنت و الرصد الجوي و ذلك لدعم القدرات الدفاعية و مواجهة التهديدات المرتبطة بالوضع المضطرب في الدول المجاورة.

لذلك و من باب أولى أن تكون الجزائر من أكبر الدول تصنيعا في هذا المجال، و لأن الفرصة متاحة لتعزيز القدرات الاقتصادية تم إنشاء عشر (10) شركات صناعية موزعة عبر كل التراب الوطني، متخصصة في عدة مجالات كالميكانيك و الكهرباء و الصناعات الكيميائية و النسيج و غير ذلك، وهذه الشركات لديها أربعين (40) مصنع و شركات قابضة متعددة الأسهم.

فقد تلبي الصناعة العسكرية احتياجات السوق الوطنية في مجال النسيج و الألبسة التي تعتبر إنتاج وطني محض في إطار الشراكات و في إطار المؤسسة التي تنتج البدلات و الأحذية العسكرية.

أما في مجال الشراكة مع الأجانب فإنه خلال المخطط الخماسي 2009-2014 كان هناك محور جديد لإعادة انطلاق الصناعة الوطنية حيث يرتكز على بعض محاور إستراتيجية منها الشراكة في إطار الاستثمار الأجنبي بالجزائر و جلب تكنولوجيات ذات سمعة و إنتاج بضائع بعلامة معروفة على المستوى العالمي[21].

ولقد مضيت عدة عقود شراكة مع الشركات الدولية التي لديها شهرة عالمية لإنتاج الشاحنات بمصنع «رويبة» مع شركة«مرسيدس» في إطار الشراكة مع الإمارات و حافلات رباعية الدفع «بتيارت» و كذا إنتاج شاحنات مختصة في «عين سمارة بقسنطينة» و محركات في واد حميمين و إنتاج أجهزة إلكترونية «بسيدي بلعباس» و حافلات «بخنشلة»، إذ ألحقت مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت «فاتيا» سابقا، بالإضافة إلى مؤسسة الصناعات الإلكترونية بسيدي بلعباس، بهياكل وزارة الدفاع الوطني ، لتكون تحت وصايتها، في خطوة قامت المؤسسة العسكرية باتخاذها لتفادي خوصصة الشركة وضمان استمرار الإنتاج وتفادي تسريح العمال، حسب المرسوم الرئاسي رقم 09 - 222 المؤرخ في 29 جوان 2009 المتضمن إحداث مؤسسة لتطوير صناعة السيارات بتيارت الصادر في العدد 39 من الجريدة الرسمية لسنة 2009 وتضمن المرسوم المذكور 12 مادة، رسمت فيها إحداث مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للجيش الوطني الشعبي، تحت تسمية «مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت»، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص "المؤسسة"، كما توضع المؤسسة تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، وقد حدد مقرها بمنطقة عين بوشقيف بولاية تيارت، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بقرار من وزير الدفاع الوطني، ويمكن أن تحدث مركبات ووحدات وفروع لها طبقا للتنظيم الجاري به العمل. وتكلف المؤسسة بضمان تصميم عربات كل الأرضيات ودراساتها وتطويرها وإنتاجها وتسويقها، ويمكن أن تباشر المؤسسة

كل عملية يمكن أن تكون ذات صلة بموضوعها وبتطورها، وتقدم كل خدمة من شأنها أن تجعل قدراتها التقنية والصناعية والتجارية ذات مردودية دون أن تعرقل برامج الأنشطة المنوطة بها.

كما يسمح للمؤسسة بإمكانية التكفل بتبعات المرفق العمومي ذات الصلة بمهامها بطلب من وزير الدفاع الوطني، أو أي قطاع آخر تابع للدولة، وأن تحدث في إطار مهامها أي فرع وأن تحوز مساهمات في شركات طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 102-08 المذكور سابقا وتتشكل الممتلكات المخصصة مبدئيا للمؤسسة أصلا من الممتلكات المنقولة والعقارية التي كانت تشكل مشروع «فاتيا» سابقا، الكائنة بعين بوشقيف بولاية تيارت، المحولة لوزارة الدفاع الوطني، الممتلكات المنقولة والعقارية التي تشكلت في إطار إدارة مشروع السيارات الخفيفة للأوعار في عين بوشقيف بولاية تيارت، حي 100 مسكن التابعة لمشروع «فاتيا» سابقا، أما بخصوص سير عمل المؤسسة فيرأس مجلس إدارتها وزير الدفاع الوطني أو ممثل له، ويتشكل من أعضاء يمثلون الهياكل الآتية: أركان الجيش الوطني الشعبي، دائرة الاستعلام والأمن ممثلة بعضوين، قيادة القوات البرية، قيادة الدرك الوطني، مديرية الصناعات العسكرية، مديرية المصالح المالية، المديرية المركزية للعتاد، مديرية المستخدمين، المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري، القاعدة المركزية للإمداد ممثلة بمديرها العام، المؤسسة العمومية الاقتصادية، شركة ذات أسهم، الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ممثلة برئيسها مديرها العام، الوزارة المكلفة بالداخلية والجماعات المحلية، الوزارة المكلفة بالصناعة، الوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم، المديرية العامة للأمن الوطني، المديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للحماية المدنية.

كما يعين الأعضاء الممثلون للهياكل سالفة الذكر، من بين المستخدمين ذوي رتبة نائب مدير بالإدارة المركزية على الأقل أو منصب معادل له، كما يعين محافظ حسابات المؤسسة ويدفع مرتبه بقرار مشترك بين وزير الدفاع الوطني والوزير المكلف بالمالية، وتمارس الرقابة الخارجية على تسيير المؤسسة طبقا للتنظيم الجاري به العمل في وزارة الدفاع الوطني، كما يتم تأمين الحماية المادية للمؤسسة ومكوناتها بوسائل وزارة الدفاع الوطني.

ينتج مصنع بوشقيف بولاية تيارت حاليا، سيارات رباعية الدفع (4×4) من علامة مرسيدس- بنز صنف ج(G)وعربات نقل سبرينتر (Sprinter) من نفس العلامة، حيث شرع في تسليمها إلى العديد من المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة على المستوى الوطني والعديد من المؤسسات المدنية، حيث استفادت المؤسسة الاستشفائية الجامعية بوهران من أول سيارة إسعاف تم إنتاجها بعين بوشقيف.

تستطيع وزراة الدفاع من خلال مصنع تيارت توفير المنتجات مباشرة وبدون انتظار مما سيدعم مبيعاتها للأفراد والمؤسسات، في الوقت الذي يتطلب استلام عربة من الشركات الخاصة والوكلاء مدة انتظار تصل أحيانا إلى 9 أشهر.

ومنذ العام 2014 يمكن مصنع بوشقيف الذي يعتبر استثمار مشترك بين وزارة الدفاع الجزائرية ومرسيدس بنز وآبار الذراع الاستثمارية لحكومة أبوظبي، من إنتاج ألاف الوحدات من العربات رباعية الدفع وسيارات النقل لصالح الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني[22].

و من جهة أخرى، نص المرسوم الرئاسي رقم 09 - 223 المؤرخ في 29 جوان 2009 الصادر في العدد 39 من الجريدة الرسمية لسنة 2009على إحداث مؤسسة قاعدة المنظومات الالكترونية بسيدي بلعباس، وإلحاق شركة "ايني" للصناعات الالكترونية

بوزارة الدفاع الوطني ما يجعلها تحت وصاية الجيش. وسيتم بموجب هذا المرسوم تحويل الممتلكات المنقولة والعقارية التي كانت تشكل وحدة صناعات المجموعات الفرعية الالكترونية في المؤسسة العمومية الاقتصادية والمؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية بسيدي بلعباس، إلى وزارة الدفاع الوطني، وتكلف المؤسسة، حسب المرسوم الرئاسي، الذي جاء في 12 مادة، بضمان تصميم العتاد الالكتروني والمجموعات الفرعية والمجموعات والمكونات الالكترونية ودراستها وتطويرها واستيرادها وتصديرها وصنعها وتسويقها، ويرأس مجلس إدارة المؤسسة وزير الدفاع الوطني أو ممثله، ويضم أعضاء ممثلين لأركان الجيش، دائرة الاستعلام والأمن ممثلة بعضوين، قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، دائرة المؤن، مديرية الصناعات العسكرية، المصالح المالية، المديرية المركزية للعتاد، الإشارة ومصلحة الإعلام الآلي للجيش، إضافة إلى ممثلين عن وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، الصناعة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال التكوين والتعليم المهنيين .

ولقد راهنت قيادة الجيش على الصناعات الدقيقة المتعلقة بصناعة المروحيات على مستوى مصنع «عين أرنات بسطيف» مع الشريك الإيطالي بحيث تكون البداية بالمروحيات ذات الطابع الشبه عسكري لفائدة الشرطة و الحماية و الجمارك...وتعتبر هذه المؤسسة من أهم مشاريع التي راهنت عليها وزارة الدفاع الوطني و التي أنشأت بمرسوم رئاسي تحت رقم 16-295 مؤرخ في 22 صفر عام 1438 وافق 22 نوفمبر سنة 2016، المستحدث لمؤسسة عمومية لتطوير صناعات الطيران بمنطقة عين أرنات بولاية سطيف تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني، و هذا استكمالا للاتفاق الّذي أبرمته وزارة الدفاع الوطني مع مجموعة "ليوناردو-فين ميكانيكا" الإيطالية، لإنتاج حوامات من علامة "أوڤوستاواسلاند".

وحسب المرسوم، ستكلف المؤسسة الجديدة بضمان الدراسات والتصاميم وهندسة المشاريع وصناعة العتاد والتجهيزات المتعلقة بالطيران، إضافة إلى مساهمتها بالشراكة الصناعية والتجارية في اندماج صناعة عتاد وتجهيزات الطيران على مستوى الصناعة الوطنية، وكذا مشاركتها بكل طاقتها في المجهود الوطني للبحث في الميدان.

كما ستكون المؤسسة المستحدثة مطالبة بالمشاركة في التقييس ومراقبة نوعية المواد وأصناف المنتجات والتجهيزات الكاملة والمجزأة، وتسهر على ذلك في إطار السياسة الوطنية المتعلقة بترقية صناعة الطيران. وزيادة على ذلك، يمكن للمؤسسة القيام بكل عملية للشراء والاستيراد والتصدير والتسويق ذات الصلة بتطويرها، كما يمكنها المساهمة في الشركات وإبرام اتفاقيات شراكة.

وبخصوص تسيير مؤسسة صناعة الطيران، فسيديرها مجلس إدارة يرأسه وزير الدفاع الوطني أو ممثله، ومدير عام يُعيّن طبقا للتنظيم الجاري به العمل في وزارة الدفاع الوطني. فيما يتكون مجلس إدارتها من أعضاء يمثلون أركان الجيش الوطني الشعبي، قيادة القوات الجوية، قيادة الدرك الوطني، مديرية الصناعات العسكرية، مديرية المصالح المالية، مديرية المستخدمين، المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية، المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومؤسسة تجديد عتاد الطيران، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات المكلفة بالداخلية والجماعات المحلية (المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للحماية المدنية)، الصحة، النقل (المديرية المكلفة بالطيران المدني)، المالية (الصندوق الوطني للاستثمارات وبنك الجزائر الخارجي والمديرية العامة للجمارك)، الصناعة والطاقة[23].

3- الصناعات العسكرية.... طموح نحو الأفضل:

يساهم توسيع البيع للقطاع المدني والأفراد في تخفيض فاتورة استيراد السيارات ورفع معدل إسهام قطاع الدفاع الوطني في الاقتصاد الوطني وفي الناتج الداخلي، خلق العملة الصعبة، وتمويل الخزينة العمومية بتصدير الفائض عن الحاجة من العتاد والتجهيزات المصنعة وطنيا، وهي السياسة التي بادرت بها وزارة الدفاع الوطني منذ 2009، حيث أصبحت وزارة الدفاع الوطني أول مستثمر في القطاع الصناعي بالجزائر وخاصة قطاع الصناعات الميكانيكية بتطوير النسيج الوطني الصناعي والمساهمة في الارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول المصنعة، وذلك من خلال إرساء قاعدة صناعية صلبة ومتينة وخلق مشاريع واعدة بين مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة، وشركاء أجانب ذوي سمعة عالمية، على غرار الشريك التكنولوجي الألماني «ديملر» والشركة الإماراتية أبار للاستثمار من جهة أخرى.

لقد أصبح التصنيع المحلي والتفوق التكنولوجي من العوامل الأساسية لتحقيق سيادة الدولة لذلك وتماشيا مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية وبعث الصناعة الوطنية من جديد ووعيا منها بالأهمية الإستراتجية لهذا القطاع ودوره في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص الصناعة الميكانيكية، قامت وزارة الدفاع الوطني باستحداث العديد من الشركات في هذا المجال.

شهدت سنة 2014 مثلا خروج أول شاحنة مركبة بالجزائر من علامة العملاق الألماني «مرسيدس-بنز» من مصنع الشركة الجزائرية ذات رأس مال المشترك لإنتاج الوزن الثقيل «مرسيدس» والتي تنتج 16500 سيارة صناعية سنويا وبطريقة تدريجية، كما خلقت أزيد من 3360 منصب شغل، كما تم تدشين الشركة المشتركة الجزائرية لصناعة الأنظمة الإلكترونية بسيدي بلعباس التي تضطلع بإنتاج وصناعة أجهزة الرادار والاتصال ووسائل وأدوات المراقبة والكشف.

الخاتمة:

وبعيدا عن الآثار الأمنية المهمة للصناعة العسكرية التي ستمكن الجزائر من تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات والخدمات العسكرية وهو ما سوف يحقق لها أمنا معلوماتيا وإستخباراتيا مهما جدا إلا أنه من المتوقع أن الآثار الاقتصادية هي الأهم والأعمق أثرا واستدامة إذ قد تساهم الصناعات العسكرية أكثر في الناتج المحلي للجزائر، وذلك بإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة وتوليد مناصب وفرص عمل غير مباشرة.

يمكن للجزائر الاستفادة من المعادن المتوفرة لديها وإنشاء موانئ خاصة ومدن صناعية جديدة، فإن ظهور قطاع الصناعات العسكرية في هذا الوقت بالذات سيعمل على تعزيز المحتوى المحلي بزيادة الطلب على المنتجات المحلية من المكونات والمواد الخام كالحديد والخدمات اللوجستيكية وخدمات التدريب.

تسعى أنظمة العالم الاقتصادية على اختلاف توجهها إلى محاولة ضمان الاستقلال الكامل لمواردها الاقتصادية، وتحقيق نمو صناعي مبني على أساس كفاءات وخبرات مواردها البشرية، لتحقيق التنافسية بين مختلف الصناعات في السوق المحلي أو الأجنبي. إن عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي العسكري الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتلخص في ضرورة توفير

منظور إستراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية في ظل الموارد المتاحة للتقريب، ومن ثم العمل على وضع الإجراءات اللازم تبنيها خلال المراحل الزمنية المختلفة. ومن مجمل ما جاء في هذه الورقة البحثية يمكن استنتاج أن إبداء وإعطاء الأهمية للعنصر البشري من خلال التركيز على الإبداع والتجديد في الإستراتجية الصناعية الجديدة سيعطي مجال أوسع لتفجير القدرات والكفاءات ما من شأنه تفعيل دور القطاع الصناعي العسكري في التنمية الاقتصادية.

أيضا، لقد حيّا رئيس المجلس الشعبي الوطني السعيد بوحجة بمناسبة تنظيم يوم برلماني حول الصناعات العسكرية في الجزائر السيّاسة الحكيمة الرامية إلى تأسيس صناعة عسكريّة وطنيّة قويّة ومتطوّرة؛ واعتبر أن هذا التوجه سيعزّز التنمية الاقتصادية ويجعل من الجزائر سيّدة قرارها.

وأكد رئيس المجلس، أنّ بناء الصناعات العسكرية والمدنية سيدعم تَوَجُهَ الجزائر نحو بناء قاعدة صناعية واقتصادية قوية، كما سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار ويلبي الاحتياج إلى مواكبة حركة التطوّر المتسارعة في عالم التكنولوجيات الحديثة، مضيفا بأن خلق قاعدة صناعية عسكرية سيعزّز مواقف البلاد في الدفاع عن مُثُل الحق والعدل ويصون مبادئها الثابتة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويدعم قناعتها الراسخة في الدفاع عن السلم والأمن الدوليين.[24]

فقد أضحى من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي العسكري في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الاقتصادية والصناعية.

الهوامش:

1 - ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية .... أم قطيعة، مداخلة بعنوان:أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، عروب رتيبة / أ. بوسبعين تسعديت، الجزائر، بسكرة، 2016.

2- الميثاق الوطني 1976 الجزء الرابع «الدفاع الوطني»، الأمر رقم 97-76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 والمتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

3- المرسوم رقم 56-82، المؤرخ في 13/02/1982، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي و التجاري، ج ررقم 7، بتاريخ 16/02/1982، ص 343.

4- مرسوم رئاسيّ رقم 102 - 08المؤرخ في 26 مارس سنة 2008 يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي.

5- Alexandre Bellemare, ABD-EL-KADER sa vie politique et militaire, Edition Bouchene, 2003, P :321.

6- Mohamed Boussoumah « Reflexion sur le service public colonial », 3°partie, Revue juridique et politique, Paris,2009,n°1.

7- Revue el djayche numéro spécial novembre 2012.

8- عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر و بناء الأمة الجزائرية، المؤسسة المطبعية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

9- Alexandre Bellemare, ABD-EL-KADER sa vie politique et militaire, référence précédente.

10- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1945-1962، دار المعرفة، الجزائر 1994.

11- مجلة الجيش الصادرة في نوفمبر 2012 عدد خاص.

12- سيد علي مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر 2010.

13- BOUSSSOUMAH M, L'entreprise industrielle socialiste en Algérie, Thése de doctorat, Université de Nancy2, année 1980, p 75.

14- اتفاقيات إفيان وكذا المتعلقة بتحويل الأملاك و الخبرات الفرنسية للجزائر.

15- الأمر رقم 44-74، المؤرخ في 03/04/1974، المتضمن تأميم جميع أنواع الأموال و الحصص و الأسهم، ج ررقم 29، بتاريخ 09/04/1974، الصفحة 409.

16- Boussoumah Mohamed, l'établissement public, OPU, 2012.

17 -حشاني عبد الحميد، المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي و التجاري، مذكرة ماجستير، 2007-2008، جامعة الجزائر.

18- Revue el djeiche aout 2014 n° 613.

19- interview avec le directeur de la direction des industries militaire.

20- المرسوم الرئاسي 102-08 المؤرخ في 26 مارس 2008 المذكور سابقا.

21- كشف عنه مدير الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني اللواء رشيد شواكي في معرض الصناعات العسكرية المقام في مقام الشهيد في لقاء مع مجلة الجيش الجيش، نشر في ذات المجلة جويليا 2017 عدد خاص.

22- كشف عنه مدير الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني اللواء رشيد شواكي مرجع سابق.

23- مجلة الجيش الصادرة في نوفمبر 2012 عدد خاص.

24- يوم برلماني حول الصناعات العسكرية في الجزائر بتاريخ 13 مارس 2018 .